أزمة العقل السياسي الإسلاموي

مراجعة نقديّة

يدور الحديث هنا حول مجمل حركات الإسلام السياسي وإخفاقاتها، أو فشلها على مستوى الحكم أو الممارسة السياسية وغير السياسية، ليس من ناحية الوصول إلى السلطة أو الاحتفاظ بها أو المشاركة فيها، بل من ناحية الفشل في تقديم الحلول العملية لكثير من المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا، في مختلف المجالات الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتنموية... وعدم قدرتها على تحقيق قيم العدالة والإصلاح ومواجهة الفساد في برامج وسياسات وخطط عملية، تحوّل تلك القيم إلى نظم وقوانين وثقافة مجتمعية، وتعمل على ترجمتها الفعلية، وإنزالها من سقفها الخطابي إلى مختلف المجالات الاجتماعية واجتماع الدولة.

لن يكون من الإنصاف أن يُنكر على بعض تلك الحركات تحقيق أكثر من نجاح في ميادين مهمة، تتّصل بمواجهة الاحتلال أو الاستعمار أو الهيمنة الغربية، بل أيضاً على مستوى بناء نموذج في الدولة ذي بعد مدني– ديني معاصر، كما هو الحال في التجربة الإيرانية المعاصرة، لكن هذه النماذج والتجارب قد تحتاج إلى دراسة على حدة، لمعرفة الديناميات التي أدّت إلى بلوغها تلك النتائج، أو الأسباب التي قادت إلى تعثّرها في أكثر من مجال وإطار.

وسوف يكون من المنهجي القول بأن فشل تلك الحركات في الإطار الذي ذكرنا، ليس فشلاً للإسلام أو الدين، إنما هو فشل لرؤية بعينها أو لعقل سياسي بعينه، حتى لو كان يُعمل على تقديم مشروعية دينية أو إسلامية لتلك الرؤية أو ذاك العقل.

والسؤال الأساس هنا هو: ما هي أهم الأسباب التي يمكن تلمّسها في فشل ذلك الإسلام السياسي على مستوى مجمل حركاته، في معالجة جملة تلك المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتنا، وتحقيق قيم العدالة والإصلاح والتنمية وسوى ذلك؟

قد يكون للعديد من العوامل الموضوعية أو الخارجية دور أساس، في إفشال العديد من تجارب الإسلام السياسي في أكثر من مجال، وهذا ما لا يمكن إنكاره، لكن هنا سوف يتجه البحث إلى تلك الأسباب، التي ترتبط ببنية العقل السياسي الإسلامي وأدواته المعرفية و شاربه، والديناميات الفكرية التي يعمل من خلالها.

يمكن القول إنّ أهم تلك الأسباب هي ما يلي:

1. إن ذاك العقل السياسي هو عقل تراثوي أكثر منه نصّي، هو عقل سلفي أكثر منه أصوليّ. بمعنى أن المفاهيم الناظمة للرؤية السياسية لذاك العقل، هي مفاهيم مستقاة من التراث الديني الإسلامي، أكثر من كونها مستقاة من المصادر الأساسية الإسلامية للمعرفة والتشريع، وهو ما أدى إلى إيجاد أكثر من خلل بنيوي في أكثر من عقل سياسي إسلاموي.

ولعلّ من المعلوم أنّ جزءاً أساسياً من التراث الديني الإسلامي، قد تشكّل تاريخياً على وقع السلطة السياسية ودورها في صناعة ذلك التراث والعبث به، من خلال ما يعرف في القاموس الإصطلاحي الإسلامي بـ فقهاء السلطان وعلمائه، وما قدّموه من نتاج علمي ديني وفقاً لتوجهات ذلك السلطان ومصالحه، بالإضافة إلى عوامل أخرى أثّرت في تشكّل ذلك التّراث و مضامينه[1]؛ فضلاً عن البعد التاريخي الماثل في تكوينه، وكيف يمكن أن يحيل ذلك العقل إلى عقلٍ ماضوي، موغل في ماضويته، أكثر منه عقل منهجي معاصر، قادر على الوصل بين ثوابت الدين وقيمه من جهة، وظروف العصر ومتغيراته من جهة أخرى.

وعليه فإن أي عقل سياسي يتشكّل على ضوء تشوهات ذلك التراث، لن يستطيع إلاّ أن يكون عقلاً مشوهاً في الرؤية والفعل والأداء وسوى ذلك.

2. ضعف البعد النقدي لدى ذلك العقل وأدواته المنهجية، ولعلّ مرد ذلك إلى منظومة المفاهيم المودعة في بطون ذلك التراث، سواءً كانت دخيلة عليه، أو كان لها أصل في المصادر الأولية للمعرفة الدينية، لكن تم تفسيرها أو تأويلها بما يؤدي إلى إضعاف ذلك البعد النقدي ودوره في التصحيح والتقويم.

قد لا يكون لثقافة السلطة المودعة في التراث من مصلحة في تعزيز ثقافة النقد وأخلاقياته، وما يولده ذلك من ديناميات اجتماعية، تقوى على تلمس عورات السلطة والاعتراض عليها وتصحيحها، بل سوف تكون تلك السلطة حريصة أشد الحرص على تعزيز ثقافة القطيع (الإتباع الأعمى) لدى عامة الناس، وسوف يكون أمراً مساعداً لها أن تعمد إلى استغلال بعض المفاهيم الدينية، وإعادة تفسيرها بما يخدم مصالحها ورغباتها.

1- راجع : الكثيري محمد، السّلفيّة بين أهل السنّة و الإماميّة، مركز الغدير للدّراسات و النّشر و التّوزيع، بيروت، 2008م، ط2، صص 461-494.

إنّ مقولات من قبيل التسليم والاتباع والطاعة... لا تعني تعطيل دور العقل وحسّه النقدي، بل هي نفسها مبنية على العقل، وينبغي أن تمارس في إطار واعٍ وهادف ونقدي، لكن عندما تأتي إلى كيفية تشكيلها في ذلك التراث تجد شيئاً آخر، يتماهى مع إرادة السلطة وخطابها.

ولذا تسمع أو تقرأ أكثر من خطاب ديني وبيان، يقدّم تفسيراً لتلك المقولات، بما يقمع أية قدرة على النقد الهادف والبنّاء، ويعطّل أخلاقيات النقد وثقافته، وهو ما أدّى إلى إيجاد أكثر من خلل بنيوي في ذاك العقل السياسي، أضعف قدرته على الرؤية، واكتشاف الخطأ، والمراجعة والتقييم، وصولاً إلى القدرة على التصحيح والتقويم بل والإصلاح أيضاً، في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية وسوى ذلك.

لقد مارست الصناعة المعرفية للسلطة تعطيلاً منهجياً للنقد والنظر، بمعنى أنها عملت على تعطيل الأدوات التي يمكن أن تمارس نقداً معرفياً لمجمل تراثها المعرفي، مما أدى إلى إضعاف البعد النقدي في ذلك العقل ورؤيته، حيث لم يعد من السهولة بمكان التخلص من قيود ذلك التراث وأثقاله، إلاّ بمقدار ما يمكن إعادة تحريك أدوات منهجية ومفاهيم، تسمح بتخطي كل تلك الأعباء والقيود، التي يرمي بها التراث على ذاك العقل ودوره.

و عندما نتحدّث في الممارسة الواعية و الهادفة لتلك المقولات، فهو بمعنى أنّه يجب أن ينظر إليها من ضمن رؤية أوسع، تذهب إلى أنّ تلك المقولات ليست مقصودة بذاتها، و ليست مطلوبة للخضوع للسّلطة كسلطة، و إنّما تطلب لأهداف أبعد منها، تتمثّل في انتظام الشّأن العام، و الحفاظ على النّظام العام، و تحقيق مقاصد اجتماع الدّولة، من العدالة و الإصلاح و التّنمية في مختلف المجالات، أمّا إذا أريدَ لتلك المقولات أن تصبح عائقاً يحول دون تحقيق تلك المقاصد، و وصلنا إلى حال حصل فيه التّعارض بين تلك المقولات و المقاصد، فإنّ الّذي يقدم هو تلك المقاصد، و ليس تلك المقولات، الّتي هي بمثابة وسيلة لتحقيقها.

و بتعبير آخر، إنّ مقولة طاعة السّلطة هي من أجل تحقيق العدالة، فعندما تنحرف إلى حيث تصبح لتبجيل السّلطة إضراراً بالعدالة، فعندها تسقط تلك المقولة، كما إنّ مقولة اتّباع وليّ الأمر هي من أجل تحقيق الإصلاح، فعندما تصبح هذه المقولة تعظيماً لوليّ الأمر للإساءة إلى الإصلاح، فعندها تسقط تلك المقولة، بل يصبح من المطلوب إزاحة تلك العوائق الّتي تحول دون تحقيق تلك المقاصد و آثارها.

و عليه لا يمكن النّظر إلى تلك المقولات بمعزل عن أهداف الدّولة و وظائفها و واجباتها، و بمعزلٍ عن جميع القيم و المقولات الأخرى، من قبيل العدالة، سواء كانت إجتماعيّة أو سياسيّة أو ماليّة أو غيرها؛ و الإصلاح في مختلف ميادينه الماليّة و الإداريّة و السّياسيّة و غيرها، و مواجهة كلّ أشكال الظّلم و الفساد و الإستئثار، بل و جميع مثالب السّلطة و آفّاتها من الإستبداد و الإستفراد و الطّغيان و غير ذلك.

وكذلك الأمر فيما يرتبط بالنظر إلى مجمل ذلك الواقع الاجتماعي والسياسي وغيره، فإنه يتم بعيون ذلك التراث وأدواته، حيث لن يكون من السهل الانعتاق من تلك الأدوات وقدرتها على التشويه أو تعطيل القدرة على الفهم الصحيح الواقع.

بمعنى أنّ النصّ كما يقدّم تشريعاً، فإنّه يعطي أيضاً رؤيةً للواقع المحيط، و عليه بمقدار ما يكون الفهم لهذه الرّؤية صحيحاً بمقدار ما يساعد ذلك على التّعامل الصّحيح مع هذا الواقع، و بمقدار ما يكون ذاك الفهم مشوّهاً، بمقدار ما يؤدّي إلى تشويه التّعامل مع ذلك الواقع. لو أخذنا على سبيل المثال الرّؤية إلى الآخر المذهبي أو الدّيني بحسب ما هو موجود في ذلك التّراث، فسوف نجد أنّه يبرز صورة تؤسّس لعلاقاتٍ غير سويّة مع ذلك الآخر، و هذا بفعل مجمل ما أودع في بطون ذلك التّراث تجاه ذلك الآخر و النّظرة إليه.

وعليه كيف يمكن لعقل سياسي، يستبطن أكثر من خلل منهجي في الرؤية التي يحمل، ونظرته للواقع من حوله، أن يكون قادراً على بلورة رؤية إسلامية صحيحة منهجياً، وفهم الواقع المحيط بشكل سليم، والقيام بعملية وصل منهجي ما بين الرؤية التي يحمل والواقع الذي ينظر، تمهيداً لتحقيق تلك القيم والمبادىء؟

إنّ ما تقدّم يقود إلى طرح السؤال التالي: وهو كيف يمكن للعقل السياسي الإسلامي أن يعيد بناء نفسه، مجترحاً أدوات نقدية قادرة على تجاوز جميع تشوّهات التراث ومؤثراته، مرتكزاً على المصادر الإسلامية للمعرفة والتشريع، وإمكانية فهمها بشكل منهجي ومعاصر.

3. تعطيل منظومة الاجتهاد أو إضعافها، بما هي منظومة ينبغي أن تعمل على إيجاد ديناميات مستديمة لتطوير العقل الديني والرؤية الدينية، بل والخطاب أيضاً، وما يؤدي إليه ذلك من تطوير للعقل السياسي، والرؤية السياسية ذات الصلة.

إن تعطيل تلك المنظومة يؤدّي إلى جمود الفهم، وعدم القدرة على النقد أو التصحيح والمعاصرة، وما يعنيه ذلك من الركون لأكثر من فهم ماضوي أو سلفي أو تاريخي، منفصم عن الواقع الذي نعيش واعتباراته وجميع ملابساته، وما ينتجه ذلك من عقل سياسي يعاني أكثر من انفصام عن الواقع، ليس فقط في اللغة والخطاب والقاموس الذي يحمل، وإنما أيضاً في المفاهيم والأهداف والأولويات والسياسات وسوى ذلك، هذا الانفصال سوف يُمارس لصالح ماضوية موغلة أو تراثية مشوّهة، أو رؤية معيقة عن التموضع في الواقع المعاصر، ومعاينة جميع إلتباساته وإشكالياته.

إنّ الإعتقاد بأنّ فهم الماضين للنصّ الدّيني هو الفهم الأشدّ تعبيراً عن الدّين و معانيه، يؤدي إلى أمرين: الأوّل تعطيل أيّ فعل نقدي لذلك الفهم، و الثّاني تعطيل أيّ فعل إجتهادي في النصّ الدّيني، و الرّكون إلى ذلك الفهم السّلفي و الماضوي، و عدم المبادرة إلى إنتاج أيّ فهم معاصر، قد يتجاوز ذلك الفهم الماضوي أو يختلف معه، طالما أنّ هذا الفهم أصبح يرقى إلى رتبة النصّ على مستوى التّعامل معه.

و هنا سوف يكون من الصّحيح منهجيّاً طرح جملةٍ من الأسئلة و هي:

كيف نستطيع أن نثبت أنّ فهم أولئك السّلف هو الفهم الأشدّ تعبيراً عن الدّين في جميع القضايا و المسائل؟ ألا يمكن أن يكون أولئك قد تأثّروا بعوامل عديدة ترتبط بظروفهم الإجتماعيّة و السّياسيّة و غيرها، أدّت إلى ابتعادهم عن تلمّس المعنى الصّحيح للنصّ في أكثر من قضيّة أو مسألة؟ ألا يمكن القول إنّ تطوّر العلوم في مختلف مجالاتها ساهم و يساهم في توفير قدرة أفضل لفهمٍ أصحّ للدّين و نصوصه؟ ألا ينبغي القول إنّ كثيراً من القضايا المستجدّة تحتاج إلى حفرٍ مختلفٍ في النصّ و معانيه، لأنّ هذه القضايا لم تكن مطروحة فيما سلف؟و عليه ألا يمكن الإعتقاد بأنّ القادر على تقديم فهم صحيح لقضايا جديدة، سوف يكون قادراً على تقديم فهم أصحّ لقضايا قديمة؟

وهنا ينبغي الإلفات إلى أن تلك المنظومة والمنهجية التي تتبع، تحتاج هي نفسها إلى أن تُعمل مقولاتها في أدواتها، ممّا يؤدي إلى تطوير منهجية الاجتهاد من الاجتهاد الأحكامي أو الشريعتي، إلى الاجتهاد الرؤيوي والنظري؛ من الاجتهاد الفردي، إلى الاجتهاد المؤسسي بل

والتخصّصي أيضاً، أي ذاك الاجتهاد الذي يقوم على استيعاب مجمل التخصّصات ذات الصلة و الاستفادة منها ، لتصبح هذه المنهجية منهجية قادرة على تقديم الرؤى و النظريات

المرتبطة بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية وتطوراتها المتلاحقة[1].

4. إنّ ذاك العقل السياسي هو عقل سلطوي أكثر منه عقل وظيفي، بمعنى أنّه ينزع إلى السلطة أكثر من نزوعه إلى أداء وظائفها، وأنّه يشتهي الرئاسة أكثر مما يميل إلى القيام بمهامها، سواءً في إطار التنمية في جميع مجالاتها، أو تسييل العدالة في جميع ميادينها، أو تحقيق الاصلاح ومواجهة الفساد في مجمل الحقول ذات الصلة.

سوف يكون هذا الأمر مفهوماً، عندما ندرك أن التراث الذي يستقي منه ذاك العقل مفاهيمه هو تراث سلطوي بامتياز، وعليه لن يستطيع إلا أن يحاكي ذاك التراث في سلطويته، ونزوعه إلى السلطة، أكثر من نزوعه إلى أي شيء آخر، مما يترتب على تولي السلطة وتسنّمها.

إنّ العقل السياسي الذي يحمل تلك البصمات السلطوية، سوف يصبح عقل سلطة أكثر منه عقل عدالة، وعقل استئثار أكثر منه عقل شراكة، وسوف يصبح مشروع نزاع أكثر منه مشروع تنمية، وسوف تكون عندها قدرته على الوصول إلى السلطة، أكثر من قدرته على حسن إدارتها، وسوف يكون نجاحه في طرح الشعارات، أكثر من نجاحه في تقديم الحلول والبرامج العملية.

5. ضعف البعد العقلاني في ذاك العقل السياسي، وهو ما يعود إلى إضعاف دور العقل في المنهج المعرفي الإسلامي الذي يرتكز عليه ذاك العقل، أو بلوغ تشوهات التراث. درجة أفقدت العقل قدرته على ممارسة عقلانيته على مستوى صناعة الفهم الديني، عندما يكون هذا الفهم مشحوناً بأكثر من بعد غير عقلاني، بمعنى وجود تهافت ما بين العديد من جوانب ذلك الفهم، أو عدم انسجامها مع المقدّمات العقلية وغير العقلية التي تبتني عليها.

وكذلك الأمر على مستوى الممارسة، فإن العقلانية تكمن في فهم الواقع القائم فهماً موضوعياً ومحايداً، خاليةً من أي إسقاط مؤدلج، بحيث يتم إدراك الوقائع كما هي عليه، والعلاقة القائمة

1- في الإجتهاد وشروطه راجع : فيض علي رضا، ترجمة : صافي حسين، الفقه و الإجتهاد : عناصر التأصيل و التّجديد و المعاصرة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت،2007م ، ج1 ، ط1 ، صص157-220.

ما بين الأسباب والنتائج في مختلف المجالات والميادين، فضلاً عن القدرة على الوصل العقلاني ما بين الرؤية و الواقع ، النظرية و التطبيق، بما يسهم في تجنب أية عملية قفز فوق الوقائع، أو اصطدام بالمعطيات القائمة، نتيجة عدم القدرة على فهمها، أو وصلها مع الرؤية، أو استفحال البعد اللاعقلاني في الرؤية نفسها ومنهجها المعرفي.

6. يعاني ذاك العقل السياسي من أزمة الإنغلاق بالمعنى الفكري والمنهجي، بمعنى أنه يفتقد القدرة الكافية على استيعاب أكثر من منجز فكري أو علمي، من أي مصدر أتى، وإعادة تدويره بما يخدم تطلعات ذلك العقل وقيمه.

إن هذا الانغلاق سوف يحرم ذلك العقل من كثير من التجارب والخبرات، التي يمكن أن تغني دوره ووظيفته، فيما لو عمل على الانفتاح عليها واستيعابها، وإعادة تدويرها بما ينسجم مع أصوله ومنهجه والقيم التي يراد تحقيقها.

قد يكون لهذا الانغلاق أسباب عديدة، من تعطيل الإجتهاد و القدرة على الإنتاج و التّطوير و المعاصرة، إلى التقوقع في فهم الماضين والإحتباس داخل جدرانه و غير ذلك[1]، لكن النتائج التي يفضي إليها، سوف تؤدي إلى دفع التجربة التي يقودها ذلك العقل السياسي إلى أكثر من فشل أو إخفاق، عندما يصار إلى ممارسة ذلك الانغلاق في الإطار الحضاري والمدني، كما سوف تؤدي إلى استنبات ثقافة الفرقة والتنازع والعصبية والتدمير الذاتي، عندما يصار إلى ممارسته في إطار المدارس والمذاهب الإسلامية نفسها، عندما يتم تغليب البعد المذهبي على أي بعد علمي أو معرفي أو منهجي أو إنسانيّ[2].

7. ممّا يعاني منه ذلك العقل أنه مسكون حتى النخاع بنوع من الميول ذات البعد القداسوي المفرِط، والتي عملت على سحب ذلك البعد إلى الكثير من المجالات والشخصيات القاطنة في أعماق الماضي، والتي ينبعي ألاّ تكون خارج دائرة العقل والنقد والتحليل.

لكن سوء فهم القداسة وسوء توظيفها، وتوسيع غطائها إلى أوسع مدى، يشمل مجمل مساحة التاريخ والتراث والثقافة المجتمعية والسياسية السائدة؛ كل ذلك ساهم إلى حدٍ بعيد في تعطيل قدرة العقل والنقد على كشف عورات تلك الثقافة، وعيوب ذلك التراث وتشوهاته.

1 –هويدي فهمي، التّديّن المنقوص، دار الشّروق، بيروت، 1994م ، ط1 ، صص244–249.

2 –أنظر: شقير محمد، روافد فكريّة : مطارحات في الفلسفة و السّياسة و الإجتماع الإسلامي، دار الولاء، بيروت ، 2013م ، ط1، صص 149–152 و 171–176.

إن توظيف مقولة القداسة بشكل خاطئ، بل واستغلالها أيّما استغلال، أدّى ويؤدي إلى إيجاد خلل بنيوي في قدرة العقل السياسي الديني على القيام بمجمل العمليات الفكرية، التي تساعد على الابتكار والتصحيح والتطوير وسوى ذلك، عندما تتم محاصرة ذلك العقل بجملةٍ من المقولات التي تثقل عليه، وتضيق عليه حركته إلى أقصر مدى.

من تلك المقولات احتكارية الحق والخير و... عندما يتم التعامل مع تلك المقولات بمنطق المصادرة، بمعنى أن من ينتمي إلى هذه الدائرة الدينية أو تلك، قد يفهم هذا الانتماء على أنّه يعني فعل احتكار لمجمل المقولات الدينية، من قبيل الحق والخير والرشد... وسلب تلك المقولات بالمطلق عن كل من يصنف خارج تلك الدائرة الدينية أو السياسية و... أي إن الاحتكار في الأنا، يؤدي إلى الاحتقار للآخر، وهو يوصل إلى تعطيل أية قدرة على الاستفادة من ذاك الآخر في فكره وثقافته، وكل ما يتصل بإنتاجه وتجاربه.

وعليه، كيف سيكون حال ذلك العقل السياسي الذي طغى لديه ذلك البعد القداسوي، وتغلّبت عنده مقولات احتكارية الحق والرشد وسوى ذلك، وتعطّلت فيه كل أو مجمل أدوات الرؤية والنقد والتحليل والتقويم...؟

8. إنّ النص الديني يزخر بمضامين عميقة وراقية تعزز البعد الانسانوي والمدني والقيمي والأخلاقي والتنموي... مما يؤدي – فيما لو تم استثمار هذا البعد– إلى إشباع العقل الديني والسياسي، بل والثقافة المجتمعية بتلك المفاهيم، التي تعبر عن ذلك البعد وتحكيه.

لكن الذي حصل وما زال يحصل، أنه تم إغفال ذلك البعد إلى حدٍ كبير في تكوين ذلك التراث، وتالياً في في تكوين العقل الديني، بل والعقل السياسي الذي يدور في مداره.

عليه، عندما يصاب العقل السياسي بأكثر من شح في مكوناته الإنسانية أو المدنية أو القيمية أو التنموية، هل سوف يكون فعالاً، فيما يرتبط بفهم المشاكل والأزمات الاجتماعية والمدنية؟ وهل يكون قادراً، على التفاعل الهادف والبناء، مع كثير من التجارب الإنسانية والحضارية المختلفة؟ وهل يكون ميالاً، إلى تحسس تلك المشاكل الحياتية والمعيشية على اختلافها، بهدف اجتراح الحلول التي تساعد على علاجها؟

إنّه لن يكون من الصّعوبة بمكان القول بأنّ الشحّ أو القحط في البعد القيمي و الإنسانيّ في ذاك التّراث، سوف يؤدّي إلى شحّ أو قحط في العقل الّذي ينشأ على مائدة ذلك التّراث و

يتكوّن من موادّه، لأنّ النّتائج تقرأ من أسبابها، و المآلات تعرف من مقدّماتها. هذا فيما لو اقتصرنا على المقاربة النّظريّة لهذا الموضوع. أمّا لو أردنا أن نستقصي الأدلّة و الشّواهد من مجالاتٍ أوسع، فسوف نجدها في التّاريخ الماضي و القريب، و في الإجتماع المعاصر، و في واقعنا الإجتماعي و السّياسي و المدني و غيره، حتّى ليصحّ القول إنّه إذا ما أردنا البحث في أسباب تخلّف مجتمعاتنا أو تأزّمها، فلن نستطيع أن نتخطّى في معاينتنا لتلك الأسباب ذلك القحط، في البعد القيمي و المدني و الإنساني في ذاك العقل، و الّذي انعكس قحطاً في الثقافة المدنيّة و الإنسانيّة و القيميّة لتلك المجتمعات، الّتي ترتكز في ثقافتها على ذاك العقل و مكوّناته، و هو ما يعود إلى ذلك العور أو الخلل الكامن في ذلك التّراث، و الّذي أدّى إلى أكثر من خلل أو التواء في أكثر من عقل إجتماعيّ أو سياسي أو غيره، و هو ما يساعد على إنتاج الكثير من أزماتنا في أكثر من ميدان إجتماعي أو سياسي و غيره.

إنّ ما أريد بيانه، إنّ العقل السياسي الإسلامي أحوج ما يكون إلى القيام بعملية مراجعة نقدية شاملة وعميقة وجذرية، تقوم على تعزيز دور العقل، وتفعيل منظومة الاجتهاد، وتقوية روح النقد والتطوير والتقويم، وتطهير التراث وما بني عليه من كثير من الالتواءات والتشوهات الفكرية والمنهجية التي حصلت في التاريخ، ومحاولة الميل من الماضوية إلى المعاصرة، وإعادة بناء مجمل منظومة العقل السياسي ومفاهيمه، من خلال العودة إلى المصادر الأساسية للمعرفة الإسلامية، بما يؤدي إلى تجاوز السلفية الماضوية إلى أصولية معاصرة (بالمعنى المنهجي وليس السياسي)، وتخطي الارتجالية التاريخية إلى العلموية العقلانية، واختيار تلك الأدوات المنهجية التي تساعد على فهم أصحْ للدين وللواقع وللوصل بينهما، والعمل على تخليص ذلك العقل السياسي من أية عصبية مذهبية وغير مذهبية، وتحويله من عقل سلطة إلى عقل عدالة، ومن عقلٍ انغلاقي إلى عقلٍ قادر على ممارسة أكثر من جدل معرفي هادف مع مجمل الإنتاج الإنساني والحضاري، وتنمية البعد المدني والقيمي والإنسانوي لديه، والمنع من استغلال مقولات دينية توصل إلى القول بحصرية الحق والاعتقاد بتحنيط القداسة وغيرها، والتي تؤدي إلى اجترار أعمى لتراث بعض الشخصيات الفقهية وغير الفقهية في التاريخ الإسلامي، مما يقود إلى إنتاج ثقافة الفتنة والفرقة، وإيجاد ديناميات للتدمير الذاتي الاجتماعي والاقتصادي والإنساني وغيره، كما هو حاصل اليوم في مجتمعاتنا وبلداننا، عندما تم تحويل

تلك الشخصيات إلى أصنام معرفية أو منهجية، لتصبح عائقاً يحول دون الفهم العقلاني والإنساني والقيمي والروحي للدين، ولتؤول إلى مشاريع لتدمير الإنسان وكرامته وحياته، في حين أن الدين ما كان إلاّ لأجل الإنسان وإنسانيته وكرامته[1].

الشيخ محمد شقير

أستاذ جامعي

البريد الإلكتروني الخاص: dr.choukeir@yahoo.com

الموقع الخاص:http://www.rawafedfikriya.com

1- راجع في مجمل الموضوعات السّالفة : شقير محمّد، الإصلاح الدّينيّ هل كان هدفاً للحسين(ع)، دار الهادي ، بيروت، 2001م، ط1 ،صص 72-106.